بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman
Ministry of Transport & Communications
D.G. of Communications & Postal Services

سلطنة عمان
وزارة النقل والاتصالات
المديرية العامة لخدمات الاتصالات والبريد

عاجل

الرقم: و.ن.ت/م.ع.إ.ب/ ١٩١
التاريخ: ٢٩ ربيع الأول ١٤٣٨ هـ
الموافق: ١٩ ديسمبر ٢٠١٧ م

المهندس / خالد حازم فوده المحترم،،،،
مدير إدارة تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات
جامعة الدول العربية - الامانة العامة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / توصيات الاجتماع ٤١ للجنة العربية الدائمة للاتصالات وتقنية المعلومات

بالإشارة إلى إجتماع اللجنة العربية الدائمة للاتصالات وتقنية المعلومات الذي عُقد في مقر الأمانة العامة خلال الفترة ٢٩/١١-٢/١٢/٢٠١٧م وإلى التوصيات الإجتماع والمتضمنة ضرورة قيام الإدرات العربية بإرسال ملاحظاتها على كلا من :

١. مقترح إنشاء هيئة عربية للاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمقدمة من الجمهورية اللبنانية الشقيقة.
٢. مقترح إنشاء الاتحاد العربي للاتصالات والمقتدم من دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة .

عليه أرفق لكم بالطي مرئيات سلطنة عمان على المقترحات المقدمة والتى سيتم مناقشتها خلال إجتماع فريق العمل المعني بدراسة هيكلة الكيانات المنبثقة من اللجنة العربية للاتصالات وتقنية المعلومات والمزمع انعقاده خلال الفترة ٩-١٠/١/٢٠١٨م .

شاكرا ومقدرا حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول وافر الإحترام والتقدير ،،،،

د.سعود بن حميد بن سالم الشعيلي
مدير عام خدمات الاتصالات والبريد

P.O. Box: 338, Postal Code: 112, Tel.: 24685005 - Fax: 24685004
ص.ب: ٣٣٨ - الرمز البريدي : ١١٢ - هاتف : ٢٤٦٨٥٠٠٥ - فاكس : ٢٤٦٨٥٠٠٤

# ملاحظات سلطنة عُمان
# على مقترح تأسيس الإتحاد العربي للإتصالات
# المقدَّم من الإدارة الإماراتية الشقيقة

بالإشارة الى مناقشة الامانة العامة لمقترح الإدارة الامارتية في الاجتماع الواحد والاربعون (41) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات المنعقد خلال الفترة 2017/12/2-11/29م بمقر جامعة الدول العربية بشأن تشكيل "اتحاد الاتصالات العرب (Arab Telecommunication Union)" بحيث يرتجى منه أن يعمل ككيان عربي إقليمي يقوم بالتعاون مع منظمي ومزودي خدمات الاتصالات، والشركات المصنعة لمعدات الاتصالات، ومراكز الأبحاث والتطوير العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمساعدة في الاعداد الى المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر المندوبين المفوضين (PP) والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)، والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA).

عليه، فإن سلطنة عُمان قد درست المقترح وتبدي الملاحظات والتوصيات التالية :

1) تتفق السلطنة مع الأهداف الموضوعة للإتحاد من حيث الفكرة، لأن ذلك سيساعد على رفع مستوى التعاون و التنسيق بين صانعو سياسات ومنظمي ومشغلي قطاع الإتصالات في الدول العربية. إلا أن شؤون الاتصالات في المنطقة العربية يتم مناقشتها حاليا من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون و الامانة العامة لجامعة الدول العربية و الشبكة العربية لمنظمي للاتصالات و رابطة الهاتف النقال (GSMAِ) المعنيين بالمشغلي .
عليه، فإنه يفضل أن يتم دراسة أسس التنسيق والتعاون والتكامل بين هذه الجهات حتى لا يؤدي إضافة جهة جديدة الى تشتت الجهود والمشاريع والمبادرات السابقة وتفادي وقوع تضارب في الأدوار والاختصاصات.

2) نظراً لوجود جهات تعمل على جمع الدول العربية تحت مظلة واحدة ونظراً إلى أن الإتحاد المنشود سيعمل على تغطية الأدوار الحالية لهذه الجهات، يبقى السؤال ما هو مصير هذه الجهات كالمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات و الأمانة العامة لمجلس التعاون و الامانة العامة لجامعة الدول العربية والشبكة العربية لمنظمي للاتصالات.

3) وفقا للورقة الإماراتية فإن هيكلة الجمعية العامة تتكون من أمين عام منتخب ونائبين منتخبين وأعضاء من جميع الدول الأعضاء في الإتحاد. فهل معنى ذلك بأن الأمين العام والنواب المنتخبين يعوضون تمثيل مقاعد دولهم في الإتحاد؟. أم ان الدولة التي يكون منها الأمين العام أو أحد نائبيه تمثل بهم بالإضافة إلى أعضاء في الجمعية العامة؟.

- ترى السلطنة بأن وجود اللجنة الإدارية إلى جانب الجمعية العامة، أمراً غير ضروري. عليه، يكتفى في المرحلة الأولى بالجمعية العامة ومن ثم يتم النظر فيما إذا يتطلب الأمر تشكيل لجنة إدارية.

- يجب توضيح آلية الإنتخاب والتصويت وفترة عضوية الأشخاص المنتخبين، فضلاً عن توضيح صلاحيات كل منهم بالتفصيل.

- لم تتطرق الورقة إلى موقع المقر الدائم للإتحاد وفيما إذا سيكون مقراً دائماً او مؤقتاً، الأمر الذي يجب يجب مناقشته والإتفاق عليه.

- لم تتطرق الورقة إلى النظام الداخلي للإتحاد المقترح تأسيسه.

- لم تتطرق الورقة لآلية تمويل الإتحاد وكيفية توزيع حصص التمويل على الأعضاء، فضلا عن أن مشاركات في هكذا إتحاد ستعمل على زيادة نفقات الهيئات لإرسال ممثليها للمشاركة في أعمال هذا الإتحاد وهذا يعني أن المقترح يغفل الالتزامات المادية للدول المشاركة في الاتحاد.

- يغفل المقترح ضرورة دراسة إلزامية قرارات هذا الإتحاد على الدول الاعضاء أمام المنظمات الدولية وخاصة أمام الإتحاد الدولي للاتصالات و باقي المنظمات الدولية المعنية بالاتصالات ونظم المعلومات مثل الايكان (**ICANN**) والايانا (**IANA**) و منتدى حوكمة الإنترنت.

وفي الختام ترى السلطنة بأنه ومن حيث المبدأ فلا ضير من انشاء تجمع تنضوي تحته مجموع الدول العربية للسعي لتحقيق الأهداف المذكورة .الا انه قبل ذلك يتعين دراسة مدى تأثير إنشاء مثل هذا الاتحاد على الكيانات العربية الموجودة حاليا والتي تقوم بأدوار مشابهة، لتفادي الوقوع في تضارب في الأدوار والاختصاصات.

## ملاحظات سلطنة عُمان
## على مقترح تأسيس الهيئة العربية للإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المقدَّم من الإدارة اللبنانية الشقيقة

بالإشارة الى مناقشة الامانة العامة لمقترح الإدارة اللبنانية في الاجتماع الواحد والاربعون (41) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات المنعقد خلال الفترة 2017/12/2-11/29م بمقر جامعة الدول العربية بشأن تأسيس الهيئة العربية للإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بغية خلق مركز للأفكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في ظل عدم وجود محفز أساسي لإنشاء شركات تعنى بخدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، بما في ذلك إنتاج مواقع التجارة الإلكترونية والتطبيقات الإجتماعية والتجارية والثقافية والطبية والسياحية وغيرها. حيث من المؤمل أن تعمل هذه الهيئة الإستثمارية إلى تبنى الافكار الابداعية الجديدة وأن تقوم بإحتضان المؤسسات الناشئه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمار هذه الافكار. حيث قدمت الدراسة مقارنة بين الشركات الامريكية المالكة لتطبيقات كالـ(WhatsApp) وشركات أسيوية التي تمتلك تطبيقات كالـ(WeChat) أو ALIBABA. عليه وإستناداً إلى حجم السوق الاستهلاكية الكبيرة وغنى العالم العربي بالموارد البشرية المتخصصة في مجال تقنية المعلومات والتجارة الالكترونية،فتقترح الإدارة اللبنانية إنشاء هيئة عربية للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

عليه، فإن سلطنة عمان قامت بدراسة المقترح وتبدي الملاحظات والتوصيات التالية :

1. تتفق السلطنة مع الأهداف السامية التي أشارت اليها الورقة المقترحة من الادارة اللبنانية لأن ذلك سيساعد في رفع مستوى خلق فرص استثمارية وابداعية في مجال التجارة الالكترونية والانترنت ونحن بحاجة اليه في عالمنا العربي . إلا أن هذه الهيئة في حال ما تم الموافقه على انشائها في المنطقة العربية سوف تتداخل اختصاصاتها مع إختصاصات جهات ومنظمات اخرى في المنطقة العربية تقوم بالدور نفسه كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) التابعة لمنظمة لأمم المتحدة و جامعة الدول العربية والمكتب العربي للاتحاد الدولي للاتصالات وغيرها . عليه، فإنه يفضل أن يتم دراسة أسس التنسيق والتعاون والتكامل بين هذه الجهات حتى لا يؤدي إضافة جهة جديدة الى تشتت الجهود والمشاريع والمبادرات السابقة وتداخل الأدوار.

2. يجب توضيح آلية مشاركة الدول العربية في الإنتخاب والتصويت وفترة عضوية الأشخاص المنتخبين، فضلاً عن توضيح صلاحيات كل منهم.

3. لم تتطرق الورقة إلى موقع المقر المقترح للهيئة وفيما إذا سيكون مقراً دائماً او مؤقتاً، الأمر الذي يجب يجب مناقشته والإتفاق عليه.

4. إن الالية المقترحة لتمويل الهيئة غير واضحه ومن الممكن أن تواجه عقبات كثيرة عند التطبيق في الدول الاعضاء خاصة في ظل عدم تحديد الشركات او المؤسسات المسموح لها بالمشاركة .

5. ورد في الوقة ما مفاده بان تمويل هذه الهيئة الإستثمارية سيكون بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في العالم العربي، حيث تجد الهيئة بأنه من الصعوبة بمكان إدارة أصول وإستثمارات هذه الهيئة نظراً لأن ذلك سيكون متعلقاً بأكثر من دولة عربية.

6. قد يتطلب الأمر دراسة تأثير آثار الدخول في عضوية الهيئة العربية للإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والمساهمة برأس مالها ومدى توافقه مع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وإتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
7. هيكلة الهيئة ونظامها الداخلي تتطلب دراسة مستفيضة عند تحديدهما.

وفي الختام ترى السلطنة بأنه ومن حيث المبدأ فلا شك في أهمية الافكار الدافعة لمثل هذا المقترح لما لها من نفع وفائده لكل الدول العربية، الا انه قبل ذلك يتعين دراسة جميع الامور التفصيليه التي قد تحول دون تحقيق هذه الهيئة لأهدافها في ظل وجود كيانات عربية قد تزاحم أو تتعارض مع هذه أهداف هذه الهيئة الإستثمارية.